دور البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي [1]

الاستاذ الدكتور منتظر فاضل سعد الباحثة سيماء محمد امين عبد اللطيف

كلية الإدارة والاقتصاد - قسم العلوم المالية والمصرفية

جامعة البصرة

المستخلص :

تسعى الدول إلى استغلال المزايا المتوافرة لديها من أجل تهيئة بيئة استثمارية مناسبة يمكن من خلالها جذب تكنولوجيا ورؤوس أموال على المستوى المحلي والعالمي، ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن للدول أن تزيد من عائداتها وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية محتدمة المنافسة والصراع، وهي بهذا ترفع قدراتها التنافسية، ولذلك تحاول أن توفر المناخ الاستثماري الملائم والذي يمكن أن يجلب المستثمرين ويشجعهم على إقامة استثماراتهم،وبما ان العراق يعاني من صعوبة توافر البيئة الاستثمارية المناسبة لجذب الاستثمارات النفطية، فأنه يتوجب عليه استغلال أفضل الفرص المتاحة، طالما أنه يفتقر لأحدث الوسائل التكنولوجيا المستخدمة في قطاع النفط، وأن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط أمر مهم ، وكذلك يتوجب عليه أن يتعامل بذكاء مع الشركات الاستخراجية الأجنبية وذلك برسم خطة استراتيجية واقعية قابلة للتنفيذ لاستغلال ثروة العراق النفطية وإنشاء هيأة للرقابة على تنفيذ هذه الخطة وتقييم كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

الكلمات المفتاحية: البيئة الاستثمارية، الاستثمار الأجنبي المباشر ، القطاع النفطي

1(بحث مستل من رسالة الماجستير الموسومة : بـ (أهمية البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات النفطية الى العراق).

The role of the investment environment in attracting foreign direct investment to the Iraqi oil sector

Prof. Dr. Muntader Fadhel Saad Researcher Seemaa Mohamad Amian

Administration & Economics College , Department of Banking & Finance

University of Basrah

Abstract :

Countries seek to exploit the advantages available to them in order to create an appropriate investment environment through which technology and capital can be attracted at the local and global level, and through these investments, countries can increase their revenues and develop their revenues in order to enhance their position and support their position in a global environment of intense competition and conflict. By this, it raises its competitiveness, and therefore it tries to provide an appropriate investment climate that can attract investors and encourage them to establish their investments, and since Iraq suffers from difficulty and the appropriate investment environment is available to attract oil investments, it must take advantage of the best opportunities available, as long as it lacks the latest technological means. It is used in the oil sector, and that the use of foreign direct investments in the oil sector is important, and it must also deal intelligently with foreign extractive companies by drawing a realistic and executable strategic plan to exploit Iraq's oil wealth and establish a body to monitor the implementation of this plan and evaluate each stage of implementation.

Keywords: investment environment, foreign direct investment, oil sector

المقدمة :

تطمح الدول إلى استثمار ما لديها من المزايا واستغلالها من أجل تهيئة بيئة مناسبة للاستثمار يمكن من خلالها جذب تكنولوجيا ورؤوس أموال محليا وعالميا، ومن خلال هذه الاستثمارات يمكن للدول أن تزيد وتطور إيراداتها بما يعزز مركزها ويدعم موقعها في بيئة عالمية شديدة المنافسة والصراع، وهي بهذا ترفع قدراتها التنافسية، ولذلك تحاول أن توفر المناخ الاستثماري الملائم الذي من الممكن أن يجلب المستثمرين ويشجعهم على إقامة استثماراتهم. وتركز الدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية على مناقشة التطورات التنموية التي حدثت في المجتمعات المتقدمة، وذلك من خلال بيان الدور الذي يقوم به الاستثمار وإدارته، في الحاجات الأساسية للمجتمع وتنمية قدراته وإمكاناته.

يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل أساسي على الصناعات النفطية والتي تعد مصدراً رئيساً لدخله القومي نظراً لتمتعه بميزة نسبية فيه. وقد شهد الاقتصاد العراقي العديد من الصدمات الداخلية والخارجية أثرت بشكل سلبي في قدرة الدولة على إنتاج النفط وتصديره، ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية إذا تم استغلال هذه الثروة استغلالاً أمثل، لقد ادت الحروب والصراعات السياسية، وعقبات محلية مثل الحروب الأهلية على هذا القطاع. وعلى وفق العديد من البيانات الدولية فإن العراق يمتلك من احتياطيات نفطية مؤكدة ومحتملة ما يجعله يتصدر التصنيف العالمي في إنتاج وتصدير النفط إذا تزامنت زيادة الطلب الدولي مع نضوب الاحتياطيات النفطية لكثير من البلدان المنافسة.

اولا: مشكلة البحث

تمت صياغة مشكلة البحث في السؤال التالي:

هل هنالك دور للبيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي؟

ثانياَ: أهمية البحث

يستمد هذه البحث أهميته من أهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي للقطاع النفطي العراقي كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي لعملية التنمية وحل جوهري لبعض المشاكل القطاعية للاقتصاد العراقي، وذلك اعتمادا على الدور الذي تقوم به البيئة الاستثمارية في جذب ودخول الاستثمارات الأجنبية بإمكاناتها المالية الضخمة إلى العراق.

ثالثاَ: أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيس للبحث في مناقشة الدور الذي يمكن أن تقوم به البيئة الاستثمارية في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى العراق، وذلك من خلال الأهداف التالية:

- لفت انظار المسؤولين في هذا القطاع إلى الدور المهم للبيئة الاستثمارية والعمل على رفدها بالإمكانات المتاحة لتكون مؤهلة لجذب الاستثمار الأجنبي .
- التعرف على واقع حال البيئة الاستثمارية في بلدنا وتشخيص نقاط الضعف والعمل على وضع الاليات المناسبة لمعالجتها.

- إيلاء الاهتمام الكافي للبيئة الاستثمارية للوقوف على المشكلات التي تعاني منها وفسح المجال للدراسات المستقبلية البحث فيها وإيجاد الحلول التي تسهم في نمو الاستثمار واتساعه .

رابعا: فرضية الدراسة

يرتكز البحث الحالي على فرضية اساسية مفادها: ((ان هنالك دوراً للبيئة الاستثمارية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع النفطي العراقي)).

خامسا: منهج الدراسة

يتخذ البحث الأسلوب الوصفي التحليلي في البحث، اذ يتم الاعتماد بشكل أساسي على معلومات مستقاة مباشرة من الدراسات والأبحاث، والمصادر الأولية والثانوية المتعلقة بهذا الموضوع.

المبحث الاول:
البيئة الاستثمارية وابعادها

اولا: البيئة الاستثمارية

ينصرف مفهوم البيئة الاستثمارية للبلد وما يتصف به من استقرار أو اضطراب والتنظيم الإداري للبلد المضيف، وما يمتلكه من ميزات جغرافية وديموغرافية وتوفر عوامل الإنتاج وما يمتلكه البلد من بنى تحتية، فضلا عن برامج الدولة وموازناتها وخططها الاقتصادية، ومدى مساهمتها في تحقيق نمو في الداخل متوازن مع الخارج، وطبيعة الأسواق السائدة في البلد وآلياتها والتشريعات والقوانين ومدى كمالها ووضوحها وتوازنها بما ترتب عليها من حقوق وأعباء، كل هذه العناصر تدخل في مفهوم البيئة الاستثمارية، إذ تعد هذه العناصر متداخلة وتؤثر وتتأثر بعضها ببعض (شلغوم، 2012،ص 80- 81).

تعد البيئة الاستثمارية من المقومات الأساسية في دعم الاقتصاد المحلي والقومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ ان البيئة الاستثمارية أحد أكثر القضايا الاقتصادية الكلية لجذب الاستثمارات أذ تعتمد درجة تطور أي بلد على حجم تدفقات الاستثمارات المحلية والأجنبية الوافدة وعلى كفاءة الاستثمار، ومن هنا تسعى العديد من الدول إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال خلق بيئة استثمارية مناسبة وجذابة والتي بدورها تسهم بشكل واضح في نمو الاستثمار واتساعه (حجي، 2017، ص 160).

وتوفر البيئة الاستثمارية مستلزمات الاستثمار التي تتيح للمستثمرين ورجال الأعمال إمكانية أو فرص استثمار أموالهم في أفضل فرصة استثمارية، وتتأثر البيئة الاستثمارية لدولة ما بما يحيط بها من الدول الإقليمية بما فيها من مقومات مشجعة للاستثمار أو عوامل مؤثرة بشكل سلبي في عملية الاستثمار عموما فإن ذلك يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة، إذ لا يمكن أن تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الإقليمي ولاسيما توجد علاقات اقتصادية مع هذه الدول وكذلك فإن التأثر والتأثير يصبح متبادلاً ولكن الدول الأقوى سياسيا واقتصاديا تكون مؤثرة في الطرف الآخر بشكل أكبر ومن ثم فإن القرارات السياسية وبالتالي الاقتصادية سيكون لها الأثر الواضح في تنمية الاستثمارات وبما ينعكس بشكل إيجابي على الاقتصاد الوطني (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2016،ص 24-26).

ثانيا: أبعاد البيئة الاستثمارية

يتوقف قيام المستثمر باستثمار أمواله أو خبرته الفنية والتكنولوجية في دول أخرى على مدى توافر بيئة ملائمة للاستثمار في الدول التي يستثمر فيها،

تعد البيئة الاستثمارية مرآة تعكس مجموعة من الأبعاد التي توضح طبيعة البيئة ومناخ الاستثمار بالتفصيل. لذلك، يجب معالجة الأبعاد الأساسية التي تشكل هذه البيئة الاستثمارية لتحقيق مزيد من الاستيعاب لما تشير إليه هذه الأبعاد (البديري، 2010، ص 145-147)، ويمكن تلخيصها كالاتي:

1- البعد الاقتصادي:

يشمل سياسات الاقتصاد الكلي التي تكون بصور وأشكال مختلفة حسب السلوك الاستثماري والفلسفة الاقتصادية للبلد المضيف، وكلما كانت السياسة واضحة ومرنة وغير متضاربة في الأهداف وتعمل بكفاءة وفعالية وتتناغم مع المتغيرات والتحولات على مستوى الاقتصاد القومي وعلى مستوى التحول العالمي فإنها تكون جاذبة للاستثمار والعكس هو الصحيح فعلى سبيل المثال فإن السياسة التجارية تكون جاذبة إذا كانت تقدم الحوافز بعدم التدخل الحكومي وإلغاء الرسوم والقيود الكمية، وكذا السياسة المالية التي تحمل في طياتها الحوافز المالية وتكون مؤشرات مستقرة هي الأخرى تكون جاذبة للاستثمار وهكذا لبقية السياسات الأخرى (Unctad, 1998, p 106-107).

2-البعد السياسي والمؤسساتي:

يتمثل البعد السياسي في الاستقرار السياسي والأمني، تعد العوامل السياسة من أكثر العوامل التي تؤثر في القدرات الاستثمارية، فالمستثمر ينظر دائما للمخاطر الاقتصادية التي قد يتعرض لها ومنها التدخل في شؤونه ومصادرة حقوقه، فمهما كان حجم المغريات والحوافز عاليا فإنها لا تكفي لكسب ثقة المستثمر في بلد يعاني من انعدام الأمن، وعليه فكلما كان النظام السياسي آمنا ومستقراً فإنه يحقق الاستقرار الأمني المنشود بوجود الشفافية العالية للمعلومات فيكون لصالح البيئة الاستثمارية، ويحدث العكس في حالة التسلط وانعدام الاستقرار السياسي والأمني فإن البيئة تكون طاردة للاستثمار.

ويمثل البعد المؤسساتي النظام الإداري والأجهزة القائمة على إدارة الاستثمار والإطار المنظم له وبيروقراطية النظام الحكومي والفساد المالي والإداري، فكلما كانت المؤسسات الحكومية تتمتع بسهولة الإجراءات ووضوحها وعدم وجود التعقيدات والعوائق الإدارية والتي تكون كفيلة بتلبية احتياجات المستثمر كلما كانت البيئة الاستثمارية جاذبة للاستثمار وعلى العكس في حالة وجود الفساد وصعوبة الإجراءات والبيروقراطية والتخلف المصرفي وغير ذلك (شكري، 2004، ص7).

2- البعد القانوني:

يتمثل البعد القانوني في مجموع القواعد التي ينص عليها قانون الاستثمار في الدولة، المضيفة وفي القانون الدولي فيما يتعلق بالاتفاقيات الثنائية للاستثمار والتي لها تأثير كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي، ومن بين أهم هذه القواعد، نظام حماية المستثمرين الأجانب، حماية الملكية الفكرية، ونظام الجمارك والتشريع الضريبي، نزع الملكية والضمانات في تأمين الاستثمار ضد المخاطر غير التجارية وتسوية النزاعات المتعلقة بالاستثمار، وقد تكون القوانين محفزات أو قيود حقيقية طاردة للاستثمار الأجنبي المباشر (Zurawicki, 2002, p 378).

المبحث الثاني:

البيئة الاستثمارية في العراق ومكوناتها

اولا: الواقع الاستثماري بالعراق

تسعى الحكومة المركزية في العراق نحو تحقيق هدف تحسين البيئة الاستثمارية خاصة فيما يتعلق بالبعد الاقتصادي والسياسي والأمني، بوصفه احد أهم مناطق القصور في ضمان بيئة استثمارية مستقرة في العراق، وذلك باتجاه تأسيس الحريات العامة والاقتصادية وتوفير أجواء من المنافسة في الاقتصاد الوطني بما يضمن مشاركة أطراف العملية الاستثمارية كافة، وذلك بإزالة العوائق أمام دخول السوق وإقامة المشروعات الاستثمارية وتطوير البني التحتية وتأمين شبكة الحماية الاجتماعية للعاطلين عن العمل والفئات الفقيرة (كريم، 2012، ص 23-49).

وفيما يتعلق بالاستثمار المحلي و تشغيل النشاطات الاقتصادية نجد أنه في المدة من منتصف الستينات حتى منتصف الثمانينات، قد تم بقيادة القطاع العام العراقي، في ظل سياسة تهميش القطاع الخاص، ولكن في المدة التي تلت منتصف الثمانينات كان الاتجاه نحو إشراك القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، وذلك في ظل الحاجة إلى الموارد المالية، ومع ذلك ما تزال مساهمة القطاع الخاص محدودة في إجمالي تكوين رأس المال ، إذ بلغت نحو 5.13% من إجمالي رأس المال الثابت عام 1999 ثم أصبحت 9.12% عام 2004 ثم 7% عام 2006 (الراوي، 2010، ص326) ، وبلغت 10.1% في عام 2010، ولم تختلف النسبة كثيرا في السنوات القليلة الماضية.

وقد استقطب الاقتصاد العراقي خلال الحقبة الماضية تدفقات هائلة من الاستثمار الأجنبي في قطاعات استثمارية عديدة، تقع ضمن العوائد المرتفعة، مثل قطاع الاتصالات و القطاع النفطي ، إذ أتاحت للعديد من الشركات الدولية إمكانية الاستثمار في استخراج النفط العراقي ، والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة وجهودا استثنائية، وذلك في مقابل توسيع قاعدة المشاركة عند توزيع الإيرادات مما يساعد في تنشيط دورة النقد والتخلص نهائيا من معدلات الفقر المرتفعة التي نجمت من السياسات الخاطئة في العقود السابقة (التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، 2008، ص28).

ويتوقف نجاح أي دولة في استقطاب قدر كاف من الاستثمار الأجنبي يحقق الاستقرار الاقتصادي، على عدة عوامل منها: إتباع سياسة استثمارية تضمن تحقيق بيئة مستقرة داخل اقتصاد الدولة وتؤدي إلى تخفيض معدلات الفساد المالي والإداري، وتضمن تحقيق الاستقرار السياسي الأمني والقانوني (حسن، 2009، ص 56).

وبتتبع واقع الاستثمار في العراق خلال الفترة الماضية، نجد انه في فترة ما قبل الثمانينات، كانت تفرض العديد من القيود والإجراءات المعقدة والضرائب المالية على الاستثمارات الأجنبية، خاصة المباشرة منها، ومع بداية الثمانينات تم إتباع سياسات أكثر جاذبية لهذا النوع من الاستثمارات، وعلى الرغم من انه قد تم تفعيل هذه السياسات والإجراءات التي تؤثر في تدفقات ال FDI بداية من عام 2003 ، إلا أن العراق لم يسجل تدفقات استثمارية حتى عام 2010 تصل إلى مستوى التطلعات للاقتصاد العراقي (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، 2010، ص 14)، ويرجع ذلك إلى عوامل عديدة ترتبط بعدم تحقق الاستقرار السياسي والأمني داخل الدولة ، فضلا عن انتشار الفساد الإداري والمالي ، مما يخلق بيئة استثمارية متوترة ، وبالتالي تتذبذب معها التدفقات الاستثمارية إلى داخل الاقتصاد العراقي.

ثانيا: التشريعات الاستثمارية في العراق

منذ سقوط النظام السابق في عام 2003 ومع تطور العملية السياسية أخذت مسألة الاستثمار المباشر مساحة واسعة من اهتمامات الشعب في العراق الجديد على حد سواء، ويراد من الاهتمام بعملية الاستثمار هو الانتقال بالأنشطة الاقتصادية من حالة السكون وفي أوضاع تحولية إلى مستوى الفاعلية المطلوبة. واتساقا مع سبق لاحت إلى الأفق أشارات من قبل القادة السياسيين، ترجح تبني الفلسفة الاقتصادية الحرة والاتجاه نحو نظام السوق، وعلى الرغم من طغيان الوضع الأمني، ألا أن ذلك لم يمنع من تجربة الرغبات السياسية في حقائق وخطوات تلبي البداية السليمة في التحرك نحو الاستثمار، وتضافرت الجهود في صياغة قانون الاستثمار المرقم (13) والصادر عام 2006 (البديري، 2010، ص 6).

ويعد قانون الاستثمار العراقي لعام 2006 بمثابة الهيكل التشريعي الأساسي والدليل الاستثماري الشامل للقطاع الخاص في أدارة الحياة الاقتصادية، بوصف هذا القانون لا يمكن أن يقف عند نقطه زمنية معينة، بل يمكن البناء فوقه وتصحيحه على وفق متطلبات المرحلة الاقتصادية التي يمر بها العراق لاستقطاب الاستثمار المحلي والأجنبي.

ويضم قانون الاستثمار المرقم (13) مجموعة من الأهداف العامة كما في المادة (2)، وذلك بتشجيع الاستثمارات ونقل التقنيات الحديثة وتوسيع القاعدة الإنتاجية والخدمية وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص العمل وحماية حقوق وممتلكات المستثمرين وتوسيع الصادرات مما يعزز من ميزان المدفوعات والميزان التجاري للعراق، وقابل ذلك بذكر الوسائل في المادة (3) والتي يمكن وصفها بالملائمة من الامتيازات والضمانات والتسهيلات والتي تدخل في إطار السياسات الاقتصادية (المالية والتجارية)، ألا أن الأمر الذي يستوجب التوقف عنده في غياب الأدوات الأساسية للوسائل المحددة في المادة (3) لتحقيق الغايات في المادة (2) مما يحدث أخلالا أو فراغا في بعض بنود المادة (4) والمادة (9). ويحدد القانون في المادة (4) البند أولاً، مهام ومسؤولية الهيأة الوطنية للاستثمار ووضع الخطط والأنظمة والضوابط ومراقبة تنفيذها مما يجعل من هيأة الاستثمار مقاربة في مهامها إلى مجلس الأعمار الذي تأسس في الخمسينات.

جدير بالذكر. ان توسيع قاعدة المشاركة في إدارة هذه الهيأة وانضمام ممثلين من صناع السياسة النقدية والمالية يعمل على تحفيز الاستثمار دون تنشيطه والكشف بصورة حقيقية عن الفرص الاستثمارية الجديدة وتطوير الفرص الاستثمارية الجديدة القائمة والمشتقة من الحاجات الفعلية وتحليل الأسواق، من أجل بلوغ الاكتفاء الذاتي وتبني استراتيجية أحلال الاستيرادات. وهذا البند يمكن أن يساعد في عملية الكشف عن الفرص الاستثمارية، بما يعرف ببيوت الخبرة بوصفها من الوحدات الساندة للهيأة الوطنية والهيآت الإقليمية والتي يمكن تشكيلها من الاختصاصات الاقتصادية والهندسية وغيرهم. (تويج & الزاملي،2012، ص124-143).

ثالثا: تدفقات الاستثمار الأجنبي في العراق

توجد العديد من العوامل التي من شأنها تحديد حجم الاستثمار الأجنبي المتدفق والخارج من اقتصاد دولة ما، وتتباين هذه العوامل في تأثيرها اعتمادا على نوع القطاع الاستثماري الذي يتعلق بها. ولعل من اهم هذه العوامل:

1- قيمة الضرائب المباشرة وغير المباشرة ارتفاعا وانخفاضا المفروضة على الاستثمارات الأجنبية.

2- تكاليف هذا الاستثمار التي يمكن أن يتحملها المستثمر في سبيل حصوله على رخصة مزاولة النشاط الاقتصادي.
3- إجراءات التأسيس بالنسبة للشركة المستثمرة .
4- مدى توافر البنية التحتية الأساسية في الدولة المضيفة للاستثمار.
5- فضلا عن مجموعة العوامل المرتبطة بالمؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني مثل معدل النمو والتضخم الاقتصادي وأسعار الفائدة واستقرار سعر الصرف وأنظمة العمل ودور النقابات في تحريك القوى العاملة (الدليمي & اللهيبي، 2018، ص137-160).

وقد أتاح قانون الاستثمار العراقي رقم (13) لسنة 2006 المجال في عدد من فقراته إلى المفاضلة في سبل توظيف تلك الاستثمارات وتوجيهها بالشكل المطلوب من خلال منح المستثمر الأجنبي بعض الامتيازات الإضافية في قطاعات معينة، مثل الاستثمار في قطاعات البنية التحتية أو القطاع الصناعي أو الزراعي أو الخدمي، خاصة تلك التي توظف أيدي عاملة محلية كبيرة أو تتميز بمستوى تكنولوجي عال أو دخول الاستثمار الأجنبي المباشر في شراكات مع القطاع المحلي. وعلى وفق إحصائيات البنك المركزي العراقي فإن أسعار البترول قد شهدت ارتفاعا ملحوظاً ابتداء من الثلث الأخير لسنة 2009 كما تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق بعد إجراء الانتخابات الرئاسية وبدء العمل الفعلي لهيأة الاستثمار الوطنية وهيآت المحافظات والتي تمكنت من استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بعد إن كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في عام (2003) بقيمة (20) مليون دولار، أصبحت في عام (2004) بقيمة (300) مليون دولار أمريكي وذلك بسبب انفتاح الاقتصاد العراقي على العالم وإنهاء العقوبات الاقتصادية، ليرتفع بعد ذلك إلى (515) مليون دولار عام (2005) أي بمعدل نمو (71.7%) عن العام السابق ثم انخفض في العام اللاحق ليسجل معدل نمو سالب بلغ (25.7%) والذي يمكن تبريره بالتدهور في الوضع الأمني خلال تلك الفترة، وفي عام (2007) ارتفعت تدفقات هذا الاستثمار لتكون (971) مليون دولار وبمعدل نمو (153.7%) عن العام السابق.

كما شهدت تدفقات الاستثمارات الأجنبية الداخلة إلى الاقتصاد العراقي في العامين 2009 و2010 انخفاضًا ملحوظا إذ سجلت قيمة (1.598) و(1.396) مليار دولار، وبالتالي فإن الاستثمارات الأجنبية المباشرة عرفت انكماشا ظاهرا ، ونتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية والتي جعلت من ضعف الجهاز المصرفي العراقي ملاذا لرؤوس الأموال الفارة من الأزمات المالية ليستعيد الاستثمار الأجنبي المباشر تدفقاته الايجابية من جديد في الأعوام 2011 و2012 و2013 ليسجل 49.1% و63.3% و50.9% على التوالي، نتيجة لتعافي الاقتصاد العالمي من آثار الأزمة المالية العالمية وزيادة حركة الاستثمار الأجنبي، فضلا عن تحسن الوضع الأمني والسياسي في العراق، وبالتالي تشكلت بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ثم انخفضت هذه الاستثمارات بمعدل نمو سالب (6.8%) في عام (2014) نتيجة تردي الأوضاع الأمنية والحرب ضد الإرهاب في العديد من المحافظات العراقية.

وبالرغم من الدور الذي قام به قانون الاستثمار في توفير بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي، إلا أن هناك مجموعة كبيرة من المحددات كان لها الأثر في تقييد تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى داخل الاقتصاد العراقي، يمكن إيجازها فيما يلي (الهيأة الوطنية للاستثمار ، 2016، ص12):

- وجود البيروقراطية وضعف في إجراءات بعض الدوائر الحكومية وعدم الاستجابة السريعة من قبلهم لتزويدنا بالأراضي المتاحة مما أدى إلى عدم وجود قاعدة بيانات واضحة ودقيقة لقطع الأراضي الشاغرة في المحافظات لعرضها كفرص استثمارية.
- ضعف النظام المالي والمصرفي فيما يتعلق بإقراض المستثمرين وانعكاسه على تشجيع الاستثمار.
- قلة التخصيصات في الموازنة الاستثمارية لغرض إنشاء البنى التحتية التي تحتاجها المشروعات الاستثمارية.
- عدم ملاءمة التصميم الأساسي في بعض المحافظات مع متطلبات البناء الحديث، كما إن التغيير من جنس إلى آخر يحتاج إلى مدة طويلة لمصادقة الجهات ذات العلاقة.

المبحث الثالث

واقع القطاع النفطي في العراق للمدة (2014 – 2018)

أولا: واقع الصناعة النفطية: يمتلك العراق ثروة ضخمة من النفط الخام والغاز الطبيعي، والتي ستوفر مستوى عالياً من الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية إذا تم استغلالها بمثالية اقتصادية، لكن هذه الثروة لم تستخدم بشكل أمثل منذ اكتشاف واستخراج النفط في أوائل القرن العشرين بسبب عوامل دولية، مما أدى إلى سيطرة الكارتل النفطي على تلك الثروة حتى سبعينات القرن العشرين، وبعدما سيطرت الدولة عليه شهد العراق العديد من الحروب التي دمرت موارد تلك الثروة (موسى، 2010، ص2).

لقد تأثر الاقتصاد العراقي خلال هذه الفترة بصدمتين كبيرتين هما (1) هجمات تنظيم داعش وما نتج عنها من فرض ضغوط على الموازنة العامة بسبب زيادة النفقات العسكرية والاجتماعية، فضلاً عن تهديد أمن واستقرار الحقول النفطية. (2) هبوط أسعار النفط العالمية، مما أثر بشكل سلبي في الاقتصاد العراقي نظراً لكونه اقتصاداً نفطياً من الدرجة الأولى ويفتقر للتنوع في أنشطته الانتاجية، فالنفط يمثل المصدر الوحيد للصادرات العراقية.

على الرغم من تحديات الوضع الأمني في العراق بعد هجمات تنظيم داعش الارهابي إلا أن تقديرات حصة القطاع النفطي الإجمالي من الناتج المحلي الحقيقي في العراق ارتفعت إلى 53٪ في نهاية 2014م. وأنتج العراق في المدة نفسها 3,11 ملايين برميل نفط خام يومياً في نهاية 2014 , كما ارتفعت صادرات النفط الخام خلال المدة نفسها من2.39 مليون برميل يومياً إلى 2.52 مليون برميل يومياً (صندوق النقد الدولي، 2015، ص 4) ، كما هو موضح في الجدول(1):

جدول (1)

إنتاج وتصدير النفط العراقي للمدة (2014_2018) (مليون برميل/ يومياً)

السنة	2104	2015	2016	2017	2018
إنتاج النفط	3.110	3.744	4.164.0	4.469.0	4.410.0
صادرات النفط	2.578.7	3109.6	3370.2	3.384.1	3.552.2

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك،(2019)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، صفحات متعددة

ظلت آسيا هي الوجهة الرئيسة لصادرات النفط العراقية خاصة بعد طفرة النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى تخفيض طلبها على النفط من منظمة الأوبك، فضلاً عن قرب العراق جغرافياً من دول أسياً خاصة الصين والهند الذين يمثلون طلبهم على النفط نسبة كبيرة من إجمالي الطلب العالمي على النفط. وأصبح العراق أهم مصدر للنفط في الصين مما دفع الصين إلى زيادة استثماراتها في القطاع النفطي العراقي لضمان إمدادها بالنفط (صندوق النقد الدولي، 2015، ص 5).

ثانيا: الاحتياطي المؤكد: على المستوى المحلي، عانى الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من تذبذب ،اذ بلغ الاحتياطي النفطي المؤكد 145 مليار برميل من إجمالي الاحتياطي النفطي العالمي بنهاية عام 2018م، أي بنسبة (10.24٪ - 11.64٪ - 11.94 - ٪11.8٪ - 11.62٪) في الأعوام التالية: (2014- 2015- 2016 – 2017- 2018)على التوالي (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص8). وهذا ما يوضحه الجدول (2).

الجدول (2)

الاحتياطي المؤكد ،الإنتاج ،الصادرات ،صادرات المشتقات النفطية الاستهلاك للعراق للدة (2014_2018)

السنة	الاحتياطي المؤكد	الإنتاج	الصادرات	صادرات المشتقات النفطية	الاستهلاك
2014	**142.8**	3.110	2.578.7	8.5	**636.6**
2015	**142.1**	3.744	3109.6	14.2	**643.3**
2016	**148.4**	4.164.0	3370.2	12.4	**679.1**
2017	**147.2**	4.469.0	3384.1	22.1	**750.1**
2018	**145.0**	4.410.0	3552.2	48.1	**731.2**

المصدر : تقرير منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019،صفحات متعددة

بينما على المستوى الإقليمي والعالمي، بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته 20.62٪ من إجمالي احتياطيات دول أوابك (OAPEC)، في حين بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته 11.62٪ من إجمالي احتياطيات العالم، في حين بلغت حصة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد ما نسبته 15.20٪ من إجمالي احتياطيات دول أوبك (OPEC) (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 12). كما هو موضح في الجدول (3) التالي:

جدول (3)

نسبة الاحتياطي النفطي العراقي المؤكد من اجمالي دول الأوبك، وبعض الدول العربية والنسبة من اجمالي العالم بنهاية عام 2018م مقارنة مع بعض الدول العربية

الدولة/السنة	بيانات لعام 2018 (بالمليار برميل)	النسبة من دول أو ابك	النسبة من إجمالي الدول العربية	النسبة من دول أوبك	النسبة من إجمالي العالم
السعودية	267.0	37.96	37.49	27.99	21.39
الإمارات	97.8	13.90	13.73	10.25	7.84
قطر	25.2	3.59	3.54	2.65	2.02
مصر	3.2	0.45	0.45	-	0.26
العراق	145.0	20.62	20.36	15.2	11.62
الجزائر	12.2	1.73	1.71	1.28	0.98
البحرين	0.1	0.01	0.01	-	0.01
ليبيا	48.4	6.88	6.79	5.07	3.87
الكويت	101.5	14.43	14.25	10.64	8.13
تونس	0.4	0.06	0.06	-	0.03
سوريا	2.5	0.36	0.35	-	0.20

المصدر: تقرير منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك،(2019)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ص12.

ثالثا: الصادرات: بالنسبة لصادرات النفط الخام، يمكننا رؤية تطوير صادرات النفط العراقية في آخر خمس سنوات من الجدول (2) فقد زادت الصادرات النفطية العراقية من (2578.7) ألف برميل يومياً في نهاية 2014م إلى (3552.2) ألف برميل يومياً في نهاية 2018م أي بزيادة 973.5 ألف برميل يومياً على مدار خمس سنوات (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 92).

أما بالنسبة لصادرات المشتقات النفطية، فنلاحظ في الجدول (2) زيادة هائلة في حجم صادرات المشتقات النفطية في العراق وذلك في أخر خمس سنوات إذ سجلت 8.5 آلاف برميل يومياً بنهاية عام 2014م في سجلت 48.1 ألف برميل يومياً أي بزيادة تقدر بـ 39.6 ألف برميل يومياً على مدار خمس سنوات وهذه زيادة هائلة (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 94).

لذا نرى أنه يجب على الحكومة العراقية تشجيع صناعة المشتقات البترولية بانواعها كافة من البوتان ،الديزل البنزين,الكيروسين وغيرها من المشتقات الاخرى حيث هناك عدة استعمالات مهمة للمشتقات النفطية مثل صناعة الاسمدة الزراعية والاسفلت وكذلك زيادة تصدير هذه المشتقات بدلاً من الاعتماد على تصدير النفط في صورته الخام حتى تقلل من أثر صدمة التغيرات في أسعار النفط العالمية.

رابعا: الاستهلاك: نلاحظ في الجدول (2) زيادة ملحوظة في استهلاك المجتمع العراقي للنفط الخام في صورته المباشرة وللمشتقات النفطية على مدار خمس السنوات الماضية، فقد زاد من 636.6 ألف برميل مكافئ يومياً بنهاية عام 2014م إلى 731.2 ألف برميل يومياً بنهاية عام 2018م أي زيادة في الاستهلاك بمقدار 94.1 ألف برميل يومياً على مدار خمس السنوات، كما يحتل العراق من حيث استهلاك النفط ومشتقاته المركز الثالث عربياً بعد السعودية ومصر بنهاية عام 2018م (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 66).

خامسا: صناعة التكرير: يحتل العراق المركز الرابع بطاقة تكريرية قدرها 802 ألف ب/ي ، أي بنسبة 8٪ من إجمالي الطاقة التكريرية في منطقة الشرق الأوسط، وبها عدد مصاف يقدر بـ 12 مصفاة. يوضح الجدول (4) طاقة مصافي النفط العاملة في العراق، وتاريخ إنشائها، ومؤشر درجة تعقيدها بنهاية عام 2018 (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 184).

الجدول(4):

طاقة مصافي النفط العاملة في العراق نهاية عام 2018 (ألف ب/ي)

اسم المصفاة	الطاقة التكريرية	تاريخ الإنشاء	مؤشر نيلسون*
البصرة	280	1975	2.48
الدورة	135	1955	5.00
أربيل	80	2009	1.75
بيجي	70	1982	1.00
كركوك	56	1973	1.00
النجف	36	2005	1.62
بايزان	34	2014	1.00
السماوة	30	1978	1.00
الناصرية	30	1981	1.57
الصينية	27	1992	1.00
القيارة	14	2005	5.81
حديثة	10	1976	1.00
الإجمالي	802	-	2.40

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على منظمة الأوبك (قاعدة بيانات صناعة التكرير)، ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوابك،(2019)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت، ص 184.

*مؤشر نيلسون Nelson Complexity Index: وهو قياس لمقارنة القدرة التحويلية الثانوية لمصفاة البترول مع قدرة التقطير الأولية

لقد صممت مصافي النفط في العراق كدولة مصدرة للبترول بشكل أساسي لتلبية احتياجات السوق المحلية وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية. ومن خلال الجدول (4) نلاحظ انه اعلى طاقة تكريرية هي في مصفى البصرة بطاقة تكريرية قدرها (280)الف ب/ي تليها الدورة ب (135)الف ب/ي ,ثم اربيل ب(80) الف ب/ي .

الشكل(1)

عدد مصافي النفط في العراق من حيث الحجم مقارنة بباقي الدول العربية في عام 2018.

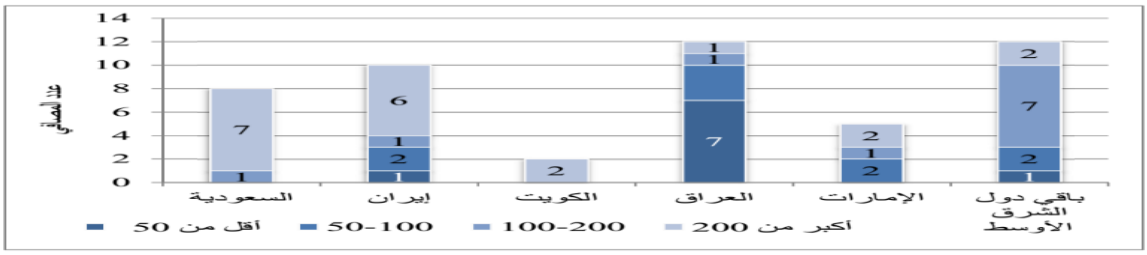

المصدر: الأوابك – قاعدة بيانات صناعة التكرير.

ونلاحظ من خلال **الشكل (1)** أن العراق يمتلك 7 مصاف صغيرة للنفط لا تزيد طاقتها التكريرية عن 50 ألف ب/ي في حين يمتلك 3 مصاف ذات الطاقة التكريرية 50-100 ألف ب/ي، في حين يمتلك مصفاة واحدة ذات الطاقة التكريرية 100-200 ألف ب/ي، ومصفاة واحدة ذات الطاقة التكريرية الأعلى من 200 ألف ب/ي.

أما عن مصافي النفط في العراق حسب النوع، فإن عدد المصافي التي تحتوي على وحدة تقطير بلغت 6 مصاف ،في حين بلغ عدد المصافي التي تحتوي على وحدة معالجة هيدروجينية 4 مصاف، في حين بلغ عدد المصافي التي تحتوي على وحدات تحويلية 2 مصفاة، وذلك بنهاية عام 2018، (منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،2019، ص 189):

تعاني صناعة تكرير النفط في العراق من ضعف التشريعات البيئية التي تنظم مواصفات المنتجات النفطية، وهذا يرجع إلى غياب ملكية دور القطاع الخاص وملكية معظم المصافي لشركات القطاع العام، فضلاً عن ضعف القدرة التمويلية لتطوير المصافي بما يتماشي مع المعايير البيئية العالمية (جودة & جعفر، 2019، ص 40).

ونرى أنه يجب على الحكومة العمل على إعادة تأهيل المصافي القديمة التي خرجت عن العمل منذ عام 2014، خاصة بعدما تمكنت من إعادة تشغيل بعض المصافي الصغيرة مثل (الصينية – حديثة – الكسك – قيارة) ومصفاة (البصرة)، وذلك لتلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات البترولية العراقية. كما يجب ألا تكتفي الحكومة بهذا فقط بل يجب عليها إنشاء مصاف جديدة في كربلاء وكركوك وميسان وغيرهم.

سادساً: إنتاج النفط: منذ عام 2011م إلى يومنا هذا ارتفع إنتاج النفط العراقي الاتحادي، إلا أنه تم تقييد إنتاج العراق للنفط، على إثر الالتزام باتفاقية أوبك (OPEC)، مما تسبب في تخفيض الانتاج في محافظة كركوك، ومع ذلك بلغ الانتاج النفطي 422.4 مليون برميل يومياً على وفق ما نقلته وزارة النفط العراقية (تقرير النفط الشهري لمنظمة أوبك،2017، ص 45-47).

ويرجع هذا النمو الذي شهده قطاع الصناعات النفطية إلى استمرار تطوير الحقول الكبيرة في جنوب العراق، وإحياء منطقة كركوك مجدداً لإنتاج ما يعادل 700 ألف برميل يومياً، بما يعزز القدرة الإنتاجية التي انخفضت بسبب بعد سيطرة الحكومة الاتحادية على المحافظة. تهدف وزارة النفط إلى زيادة إنتاج حقل "مجنون" من 235 ألف إلى 400 ألف برميل يومياً. وباستثناء إحياء منطقة كركوك ولا تخطط الحكومة لتطوير أماكن أخرى، إلا أنه باستثناء قرار إعادة تطوير كركوك، لا يبدو أن هناك قراراً محدداً لتطوير أماكن أخرى على الرغم من وجود العديد من المناطق الغنية

بالحقول البترولية وبحاجة ماسة إلى تطويرها مثل المحافظات التي تحررت من تنظيم داعش مؤخراً والمناطق التي استعادتها الحكومة من القوات التابعة لحكومة إقليم كردستان (منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول أوابك، 2018، ص 25-29).

يساعد تطوير هذه الحقول تطوير البنية التحتية وتوفير فرص عمل للعمالة المحلية وتوفير النفط الخام للمصافي المحلية والغاز لتوليد الطاقة وتصدير فائض النفط المنتج والاستفادة من حصيلة التصدير في تمويل تنمية باقي القطاعات الاقتصادية في الدولة، كل هذا من شأنه تنويع التنمية الجغرافية في العراق وفائض النفط المنتج، يمكن إنتاج أكثر من 9 ملايين برميل يومياً استناداً إلى الحقول التي تتعرض حالياً للتطوير.تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يترأس العراق نمو إنتاج منظمة أوبك الذي سيزداد من 0.7 مليون برميل إلى 1.5 مليون برميل يومياً وذلك إذا استطاع العراق تحقيق استقرار سياسي ومالي والاستمرار في تطوير حقول كركوك وحقول أخرى (International Energy Outlook, 2017, P 35-37).

ان الإنتاج النفطي في العراق (شامل إقليم كردستان) ينمو بمعدل بطيء مقارنة بالمعدلات التي تحققت خلال ست سنوات من الفترة 2010 –2016 بمتوسط نمو يقدر بـ 120 ألف برميل يومياً كل عام حتى عام 2022، لكن هذا النمو مقيد بانخفاض الاستثمار في الحقول الجنوبية بسبب القيود المفروضة على الموازنة الحكومية، والمشكلات الجيولوجية والمالية في إقليم كردستان العراق.

المبحث الرابع

الاستثمار الأجنبي في القطاع النفطي العراقي

أصبح العالم أجمع مدركاً حقيقة امتلاك العراق لثروة نفطية هائلة، مما لفت أنظار العالم وخاصة الدول الغربية إلى الاستثمار في قطاع النفط العراقي، والسيطرة عليه إن أمكن في ظل تزايد الطلب على النفط عالمياً، لقد مرت الصناعة النفطية العراقية بالعديد من المراحل بدأت بهيمنة الشركات الأوروبية، مروراً بتأميم الشركات الغربية واستعاد العراق هيمنته على الصناعات النفطية مرة أخرى وفي بداية التسعينات التي شهدت توقف عمليات التنقيب واستخراج البترول وتصديره، خاصة بعد حرب الخليج الثانية وفُرضت على العراق عقوبات اقتصادية وحصار دام ثلاث عشرة سنة، كل هذا من شأنه أدى إلى ضرورة توافر الامكانات الفنية والمالية العالية لإعادة تأهيل الحقول النفطية العراقية القائمة واكتشاف حقول نفطية جديدة، وذلك من خلال الاستعانة بالشركات الأجنبية. وانقسم تعامل الشركات الاستخراجية الأجنبية بين إبرام عقود شراكة في الإنتاج وبين إبرام عقود التراخيص مقابل حصص يتم الاتفاق عليها. وهذه العقود بينت كيف تم جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى القطاع النفطي العراقي .

وقد أصدر العراق خمس جولات لعقود التراخيص أول هذه الجولات كان في عام 2009م وأخرها كان في عام 2018م، سنتناول كل جولة على حدة في النقاط التالية:

الجولة الأولى: أصدرت وزارة النفط العراقية في يونيو عام 2009م أول جولة لعقود التراخيص، وتسلمت الوزارة عروضاً استثمارية في ستة حقول نفطية من أكبر حقول النفط العراقية ، وهي (عذافة ، 2017، ص 73) :

- حقل الرميلة: أكبر الحقول النفطية العراقية بطاقة احتياطية تقدر بنحو 17 مليار برميل، هذا الحقل كان من نصيب شركة النفط البريطانية BP والشركة الحكومية الصينية CNPC.
- حقل غرب القرنة: كانت طاقته الانتاجية 260 ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الإنتاجية إلى 2325 ألف برميل يومياً.
- حقل كركوك: ينتج هذا الحقل 350 ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط رفع طاقته الإنتاجية إلى 850 ألف برميل يومياً.
- حقل ميسان: تقدر قدرته الانتاجية بنحو 118 ألف برميل يومياً، وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الإنتاجية إلى 450 ألف برميل يومياً.
- حقل الزبير: ينتج فعليا 195 ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط رفع طاقته الإنتاجية إلى 1125 ألف برميل يومياً.
- حقل باي حسن: ينتج هذا الحقل 69 ألف برميل يومياً وتستهدف وزارة النفط زيادة طاقته الانتاجية إلى 390 ألف برميل يومياً.

وذلك بمشاركة 32 شركة عالمية تمثل 18 بلداً في مزاد علني، تقدر قيمة الاحتياطي النفطي المؤكد في ستة الحقول مجتمعة بأكثر من نصف الاحتياطي النفطي المؤكد في العراق، كما تنتج هذه الحقول نحو 85٪ من نفط العراق، وتقدر الطاقة التطويرية لحقول الجولة الأولى إضافة 6.373 ملايين برميل يومياً (الراوي، 2011، ص 223).

الجولة الثانية: أصدرت وزارة النفط الجولة الثانية بتاريخ 12 ديسمبر عام 2009م، طرحت في هذه الجولة (10) حقول نفطية هي (حقول مجنون - حقل الحلفاية – حقل الغراف – مجموعة حقول الكفل – حقل مرجان – حقل بدرة – حقل خشم الأحمر – حقول قمر والقيارة والنجمة) وحقل غاز طبيعي يضم حقول مكتشفة وغير مطورة، تنافست عليها (45) شركة أجنبية من (32) دولة. تم التوقيع في هذه الجولة على تطوير (7) حقول من أصل (10) تم طرحها للشركات النفطية العالمية (عذافة، 2017، ص 74).

الجولة الثالثة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الثالثة من عقود التراخيص النفطية في عام 2010م، على (3) حقول من الغاز الطبيعي فقط، وهي كالتالي (عذافة، 2017، ص 74):

(1) حقل عكاز (يحتوي على158 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

(2) حقل المنصورية (يحتوي على 130 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

(3) حقل السيبة (يحتوي على 31 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي).

الجولة الرابعة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الرابعة من عقود التراخيص في 4 مايو عام 2012م، أصدرت وزارة النفط العراقية 12 رقعة استكشافية تحتوي على 5 للغاز طبيعي و 7 للنفط، تنافست عليهم 47 شركة عالمية من ضمنها شركة أكسون موبيل، هذه الرقع الاستكشافية موزعة بين عدة محافظات بابل والنجف وديالى و الأنبار ونينوى والديوانية والمثنى وذي قار.

الجولة الخامسة: أصدرت وزارة النفط العراقية الجولة الخامسة من عقود التراخيص في 26 ابريل عام 2018م، تضمنت هذه الجولة 11 رقعة على حدود العراق مع إيران والكويت منها 7 رقع استكشافية، و4 رقع مشروعات تنموية تشمل حقول نفط وغاز طبيعي بكميات تجارية (ميلر & الخطيب، 2018، ص 9).

الشركات التي تعمل في العراق بنظام عقود المشاركة في الإنتاج كالتالي (عقراوي، 1968، ص 12):

1- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج مع شركتين فرنسيتين لتطوير ثلاثة حقول وهما حقل (مجنون - ابن عمر – الناصرية).
2- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج لتطوير حقل في شرق بغداد مع شركتين إيطالية وأسبانية.
3- عقدت الحكومة العراقية عقود المشاركة في الإنتاج مع ائتلاف هندي إندونيسي جزائري لتطوير حقل الطوبة في عام 2008/2007.
4- في عام 2011م تم ابرام مشاركة في الانتاج بين شركة غاز الجنوب وشركة شل الأمريكية وذلك للاستثمار في الغاز الطبيعي المصاحب في حقول النفط، وفرضت ضريبة على أرباح هذه الشركة بنسبة 35٪ (نبيه، 2010، ص 25).

أما بالنسبة لعقود المشاركة فقد اعتمد قانون النفط والغاز في إقليم كردستان العراق لسنة 2007م بشكل أساسي عليها في الانتاج وبموجب هذا القانون تم تأسيس مجموعة الشركات الوسيطة بين الحكومة العراقية وبين الشركات الأجنبية بهدف تطوير حقول النفط والغاز بإقليم كردستان العراق، وتختص هذه الشركات الوسيطة في إدارة عمليات الإقليم وتتمتع باستقلال مالي وإداري ، ويتم تعيين أعضاء مجلس الإدارة بها بقرار من مجلس الوزراء ويصادق على هذا القرار أعضاء البرلمان بالأغلبية (المنايلي، 2014، ص 39). ومن ضمن هذه الشركات الوسيطة في إقليم كردستان : شركة كردستان لاستكشاف وإنتاج النفط (KEPCO)، شركات كردستان الوطنية للنفط (KNOC)، شركة كردستان لعمليات التكرير وتوابعها (KODO)، وشركة إقليم كردستان لتسويق النفط (KOMO).

بعد إقرار دستور عام 2005م، وقعت حكومة إقليم كردستان العراق حوالي 48 عقد مشاركة في الانتاج النفطي مع شركات عالمية، ما عدا ثلاثة عقود وقعت عام 2004م، وهي عقدان مع شركة نروجية (DNO) أحدهما في أربيل والثاني في طاوكي، وعقد ثالث مع الشركة التركية (Genel Energy) في طق طق، من ضمن (48) عقداً (6) عقود مع شركة اكسون موبيل الأمريكية في عام 2011م، تشمل هذه العقود الموصل وديالى ومحافظة واسط وكركوك (سدحان & المحمداوي،2019، ص 8).

الاستنتاجات

1- تعد البيئة الاستثمارية من المقومات الأساسية المهمة في دعم الاقتصاد الفعلي والقومي وتحقيق التنمية الاقتصادية، إذ يعتمد تطور أي دولة على حجم التدفقات الاستثمارية سواء كانت محلية أم أجنبية وكذلك على كفاءة الاستثمار.

2- تتأثر البيئة الاستثمارية لأي دولة بما يحيط بها من الدول الإقليمية من مقومات مشجعة للاستثمار أو عوامل مؤثرة بشكل سلبي في الاستثمار بشكل عام فهذا يؤثر في البيئة الاستثمارية للدولة، إذ لا يمكن لدولة ما أن تكون بعيدة عن التأثر بالمحيط الإقليمي لها وبالأخص اذا كانت هناك علاقات اقتصادية بينها حيث أن التأثير يصبح متبادلا سواء كان سلبياً أو ايجابياً.

3- نتيجة لهشاشة البيئة الاستثمارية نتيجة لضعف السياسات والتشريعات في العراق، شهدت تركز الاستثمارات الأجنبية في قطاع النفط دون باقي القطاعات الاستثمارية الاخرى.

4- اعتماد العراق وبشكل شبه كامل على الواردات النفطية مما يتسبب في الكثير من المشكلات في حال انخفاض أسعار النفط العالمية وهذا ما ينعكس سلبا على استقرار الاقتصاد.

5- ان صناعة التكرير في العراق تعاني من ضعف التشريعات البيئية ويرجع هذا إلى غياب ملكية دور القطاع الخاص وملكية معظم المصافي للشركات في القطاع العام وضعف القدرة التمويلية للدولة لتطوير المصافي.

التوصيات

1- العمل على خلق بيئة استثمارية مناسبة وجذابة تسهم بشكل واضح في نمو الاستثمار، حيث إن الأساس في تطور وتقدم المجتمع هو البيئة الاستثمارية المشجعة للاستثمار، ومعالجة الأبعاد الأساسية لها لتحقيق المزيد من الاستيعاب سواء كان في البعد الاقتصادي أم السياسي أم القانوني أم البيئي أم الأمني والذي يمثل أهم مناطق القصور في توفير وضمان بيئة مستقرة ومناسبة للمنافسة في الاقتصاد الوطني.

2- يجب ان تأخذ الحكومة العراقية على عاتقها معالجة البنى التحتية والتي تشجع على الاستثمار وخاصة في مجال الطاقة الكهربائية وسهولة الحصول على الوقود وخدمات الاتصالات والتأمين والتسهيلات المصرفية والمطارات والسكك الحديد والجسور وغيرها مما يزيد من جاذبية رؤوس الأموال الأجنبية ويشجع رؤوس الأموال المحلية.

3- استهداف المستثمرين لصناعات معينة ولمناطق جغرافية معينة، كصناعة الملابس والاجهزة الكهربائية والالكترونيات والمواد الغذائية وغيرها وأيضا لتعمير وتطوير مناطق مهملة في أقاليم مترامية أو إعادة تعمير مناطق دمرتها الحروب، لما لذلك من اهمية في تنوع القطاعات وتوفير العمل للعاطلين.

4- ضرورة محاربة الفساد المالي والإداري وكل ما يؤدي إلى فقدان العدالة والمساواة في التعامل وعدم الإنصاف في توزيع الثروة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشروعات الاستثمارية وانخفاض كفاءتها وهذا ما يشكل عقبة أمام الاستثمار الأجنبي ويقلل من جاذبية الدولة كبيئة مناسبة للاستثمار.

5- الاهتمام بقطاع التكرير وإنشاء مصافي تكرير جديدة وبطاقات تتلاءم مع حجم الإنتاج ومن ثم زيادة الطاقة للمنتجات الأخرى ووضع الاستراتيجيات المتكاملة التي من شأنها زيادة الطاقة التكريرية من اجل توليد القيمة المضافة.

6- يجب انتهاج سياسات جديدة تعتمد على توسيع القاعدة الإنتاجية والاتجاه نحو الاستثمار الخارجي واستغلال القطاعات الزراعية والصناعية وذلك من اجل تنويع المردودات ,وهذه السياسة تحتاج إلى تدخل الدولة لإنعاش الاقتصاد.

7- العمل على إعادة تأهيل المصافي القديمة التي خرجت عن العمل منذ عام 2014 وبالأخص بعد أن تمكنت من إعادة تشغيل المصافي الصغيرة لتلبية الطلب المحلي والعالمي على المنتجات البترولية.

8- زيادة تصدير المشتقات البترولية وتشجيع صناعتها بدلا من الاعتماد على تصدير النفط في صورته الخام لكي يقلل من اثر صدمة التغيرات الحاصلة في أسعار النفط العالمية.

9- يجب على العراق استغلال أفضل الفرص المتاحة، طالما أنه لا يمتلك أحدث الوسائل التكنولوجيا المستخدمة في قطاع النفط، وأن الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة في قطاع النفط أمر لا مفر منه، فأنه يجب على العراق أن يتعامل بذكاء مع الشركات الاستخراجية الأجنبية وذلك برسم خطة استراتيجية واقعية قابلة للتنفيذ لاستغلال ثروة العراق النفطية وإنشاء هيأة للرقابة على تنفيذ هذه الخطة وتقييم كل مرحلة من مراحل التنفيذ.

المصادر

1. البديري، صلاح عامر أبو هونة (2010) تقييم قانون الاستثمار الجديد رقم (13) لسنة 2006: دراسة مقارنة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 12، العراق.
2. تويج ، رعد حمود عبدالحسين & الزاملي، حسين نعمة خشان، تحسين البيئة الاستثمارية في العراق : عينة البحث محافظة النجف الأشرف، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة - كلية القانون، المجلد/ 5، العدد: ١٣ ، العراق، 2012 .
3. الراوي، أحمد عمر ،2010، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003، دار الدكتور للعلوم، بغداد.
4. الراوي ,أحمد عمر ، (2011)، "التراخيص النفطية ودورها في مستقبل الصناعة النفطية بالعراق"، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية.
5. سدحان , سناء محمد & المحمداوي ,فاطمة علي عبد المحسن ، (2019)، " أنماط العقود النفطية وأساليب إبرامها في العراق"، مجلة جامعة الحقوق، جامعة النهرين، المجلد 21، العدد3.
6. صندوق النقد الدولي، (2015)، "العراق: تقرير القضايا المختارة.
7. ميلر ،روبن & الخطيب ،لؤي. (2018)، "تحليل الجولة الخامسة من جولات تراخيص استكشاف النفط في العراق"، مركز البيان للدراسات والتخطيط .
8. نبيه ,نسرين عبد الحميد ، (2010)، " عقود شركات البترول ومستقبلها في الدول العربية والعالم ، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر.
9. حجي، ادريس رمضان، (2017)، " البيئة الاستثمارية في اقليم كوردستان العراق واثرها في جذب الاستثمارات للمدة (2006 – 2016) "، مجلة جامعة التنمية البشرية، المجلد 3، العدد 3.
10. الدليمي، سعد عبد الكريم حماد، واللهيبي، هادي عبد الله، (2018)، " إثر بعض متغيرات البيئة الاستثمارية الاقتصادية على الاستثمار الاجنبي في اقليم كردستان العراق للمدة 2006 – 2016، تنمية الرافدين، العدد 119، المجلد 38.
11. شكري، علاء، (2004) مناخ الاستثمار في الوطن العربي، ط1، الدار الجامعية، الإسكندرية.
12. شلغوم، عميروش محند (2012) دور المناخ الاستثماري في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، ط1، مكتبة حسن العصرية، بيروت، لبنان.
13. العزاوي، كريم عبيس حسان، 2016: دور الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو القطاع الصناعي في لعراق للمدة 2003-2013، مجلة القادسية للعلوم الاقتصادية، المجلد 18، العدد 3.
14. عذافة ،حيدر حسين ، (2017)، "نظرة تقويمية لجولات التراخيص النفطية"، مجلة المثنى للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 7، العدد 1.

15. عقراوي ,نجدت صبري ، (1968)، "تنفيذ الشركات الأجنبية لمشاريع التنمية في العراق: دراسة مقارنة، دار القادسية، بغداد، العراق.
16. كريم، حسن،2012، مناخ الاستثمار في العراق، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة -كلية الإدارة والاقتصاد، العدد: 23، العراق.
17. موسى ,عبدالستار عبدالجبار ، (2010)، "دراسة تحليلية لواقع القطاع النفطي في العراق وأفاقه المستقبلية"، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 85.
18. المنايلي ,هاني محمد كامل ، (2014)، " اتفاق التحكيم وعقود الاستثمار البترولية : دراسة على الدول العربية مقارنة بالتشريعات الوضعية في العالم"، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر.
19. حسن، باسم عبد الهادي، 2009، العوامل المحفزة للاستثمار الاجنبي في اطار وضع العراق ضمن المؤشرات الدولية، بحث مقدم الى مؤتمر هيئة استثمار بغداد الاول، العراق.
20. التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي، مديرية الإحصاء والبحوث، العراق، بغداد، 2008.
21. تقرير النفط الشهري لمنظمة أوبك، وزارة النفط العراقية،2017.
22. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات – التقرير السنوي 2010.
23. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات 2016. مناخ الاستثمار في الدول العربية: مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2016، الكويت.
24. منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، (2018)، "صناعة البترول في الدول الأعضاء: التطورات الحالية والأفاق المستقبلية"، س 44، ع 2.
25. منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول الأوابك،(2019)، "صناعة تكرير البترول في العالم، الكويت.
26. جودة، ندوة هلال & جعفر، هدير نبيل، (2019)، " الأثار البيئية للصناعة النفطية في العراق"، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 13، العدد 51. كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة.

1. International Energy Outlook, (2017), U.S Energy Information Adminstration.
2. Unctad , worid invesmtent Report, 1998 Trends and Determinants, UN New York, 1999.
3. Zurawicki, Mohsin Habib and Leon, (2002) Corruption snd foreign direct investment Journal of international business studies vol 33, issue 2.